

التعدّد اللّساني الناجح رافد إيجابي للتّنمية

ليندة حمودي

جامعة مولود معمرى، تيزي-وزو، Lyndadamoute25@gmail.com

النشر: 2018/11/01

القبول: 2018/09/25

الاستلام: 2018/02/10

المخلص:

نحاول من خلال هذا البحث دراسة ظاهرة التعدد اللغوي وإيجابياته التي يمكن استثمارها في تحقيق التنمية البشرية، وذلك من خلال تبني تعددا لغويا ناجحا، ينطلق من فكرة اعتبار التعدد اللغوي ضرورة اجتماعية تفتح آفاقا اجتماعية ثقافية واقتصادية بين التجمعات اللغوية. كما أنه يتجسد من خلال الانفتاح اللغوي المتبصر على السنة الغير، وذلك بتدبير الشأن اللغوي والابتعاد عن التعدد اللساني المنبوذ، والبناء على لغة جامعة، وهو ما تبنته بعض الدول التي عرفت التعدد اللغوي والتي سنقف عند نماذج منها. الكلمات المفتاحية: التعدد اللغوي الناجح؛ لغة جامعة؛ الانفتاح اللغوي؛ التنمية البشرية

A successful multilinguism as a polar development

Abstract: In this research, we attempt to study the phenomenon of multilingualism and its advantages that can be invested in achieving human development through the adoption of a successful multilingualism, based on the idea of multilingualism as a social necessity that opens up socio-cultural and economic perspectives between linguistic communities. As it is manifested through the linguistic openness perceived on the tongues of others, by the management of the linguistic issue and stay away from the negative multilingualism, and building on the a uniform language, which is adopted by some countries that knew the multilingualism, which we will stand in models of them.

المؤلف المرسل: ليندة حمودي، Lyndadamoute25@gmail.com

Keywords : A successful multilingualism ; human development; uniform language; the linguistic openness .

مقدّمة: يعرض علينا الواقع اللغوي الجزائري إشكاليات وقضايا كثيرة وتتعلّق في عمومها بقضايا اللغة والتّواصل الاجتماعي، والاحتكاك اللغوي والممارسات اللغوية وظواهرها بوجه عام، ولعلّ إحدى أهمّ هذه المظاهر والقضايا قضيّة التنوّع والتعدد اللغوي في الجزائر، والتي كثرت حولها الآراء والدراسات.

وإذا كانت أغلب هذه الدراسات انصبّت حول طرح الجوانب والانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة - ظاهرة التعدد اللغوي - خاصة فيما يتعلّق بالاستقرار اللغوي والتّعبّص وحرب اللغات أو اللّهجات والصراع الأيديولوجي في البيئة الواحدة من حيث إنّه يقضي على التماسك المجتمعي، ويقضي على التلاحم اللغوي، وكذا تأثير هذا التعدد على اللغة العربية...فإنّنا في هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على جوانبها الإيجابية من حيث إنها ضرورة اجتماعية تفتح آفاقا اجتماعية ثقافية واقتصادية بين التجمعات اللغوية، كما تخلق آليات تسمح بالتفتّح على أسنة الغير و واستغلالها والاستفادة منها، هذا فضلا عن صدام الحضارات وتقاربها ونسج العلاقات الإنسانية، وبناء الصّرح الحضاري والإنساني. ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لتجيب على التساؤلات الآتية: كيف يمكن أن يساهم التعدد اللغوي في تنمية المجتمع؟ وما هي أهمّ مظاهر هذه التنمية في ظلّ التعددية اللغوية؟

1/- الجزائر كغيرها من الدول: تعدد وتنوع لغوي: توصف الجزائر لغويا بأنّها بلد متعدد اللغات وكثير اللّهجات، وهذا على غرار ما يحدث في معظم بلدان العالم، بل في كل بلدان العالم، حيث تتعايش عدّة لغات في البيئة اللغوية الواحدة، حيث تتواجد في الجزائر اللغة العربية الفصحى وعامياتها والأمازيغية ولهجاتها، بالإضافة إلى اللغة الفرنسية، وهذا التنوع يمسّ معظم الشعوب "فجّل المجتمعات متعددة لغويا وثقافيا بالرجوع إلى التكوين التاريخي الحركي للشعوب والهويات واتصال اللغات والثقافات" (الفاسي الفهري، 2014، ص27). ففي الجزائر هذا التنوع ناتج عن المراحل التاريخية التي عرفتها الجزائر ابتداء من الفتوحات الإسلامية إلى الحملة الاستعمارية والتي امتدت من ألف وثمانية مئة وثلاثين (1830) إلى ألف وتسعة مئة واثنان وستين (1962) فكان لهذه الأحداث التأثير الكبير على الوضع اللغوي للجزائريين وعلى علاقتهم بلغتهم.

فالواقع اللغوي الجزائري يميّز بمظاهر وخصوصيات لغوية متعددة، وهذا نظرا للظروف التاريخية والسياسية التي مرّ بها، ابتداء من الفتوحات الإسلامية، ووصولاً إلى الحملة الاستعمارية الفرنسية، وهذا كلّ أثر على الممارسات اللغوية، وخلق ما يُعرف بالتعددية

اللغوية، فبالإضافة إلى اللغة العربية بمستوياتها الفصح والعامي، نجد اللغة الأمازيغية، وكذلك اللغة الفرنسية التي نالت الحظوة القصوى من العناية إلى اليوم. فكل هذا التمازج بين الأجناس التي مرّت على شمال إفريقيا عموماً، والجزائر خصوصاً، أنتج واقعا لغويا متنوعاً وخاصاً.

2/- الاستعمال اللغوي: الظواهر اللسانية الاجتماعية إنّ ما يميّز الاستعمال اللغوي في المجتمع اللغوي الجزائري، على غرار مختلف المجتمعات، وجود ظواهر لسانية اجتماعية متعددة منها ما يعرف بالازدواجية اللغوية، والثنائية اللغوية وكذلك ما يُعرف بالتعدّد اللغوي. فإذا نظرنا إلى الواقع اللغوي الجزائري من حيث الظاهر اللسانية الاجتماعية نجد أن الاستخدامات اللغوية متنوعة ومختلفة فثمة استخدام لغة واحدة أي اللغة في مستوياتها: المستوى الفصح والمستوى الدارج أي الثنائية اللغوية، وهناك استخدام للغتين أو نظامين لغويين، حيث يمكن أن نتحدّث حينها عن الازدواجية اللغوية، أي استخدام بالتناوب للغتين أو لهجتين أو أكثر، وقد يحدث ذلك في موقف تواصل واحد. وكذلك هناك استخدام لأكثر من نظامين لغويين. (تعددية لغوية).

وتقول "خولة طالب الإبراهيمي" في وصفها للواقع السوسيولساني الجزائري: "وها هنا نلمح إلى ظواهر التعاقب اللغوي أو التناوب اللغوي.... وظواهر الاحتكاك بوجه عام" (طالب الإبراهيمي، 2007، ص 13). وفي الحقيقة، كل هذه الظواهر من احتكاك والتعاقب اللغوي، تبين مدى تنوع الواقع اللغوي الجزائري الذي مرده إلى وجود لغات أو عدّة تنوعات لغوية، وكذلك بسبب التشابك والتداخل بين عدة مجتمعات متعايشة فيما بينها.

وتعتبر هذه الظواهر أو المصطلحات من ثنائية لغوية والتعددية اللغوية أكثر انتشاراً في الدراسات اللغوية، التي اهتمت بظاهرة الاحتكاك اللغوي، وقد عدّه اللسانيون من قانون التحوّل اللساني، وهذا التحوّل نجد تفسيراً له في الدراسات اللسانية، وخاصة علم الأصوات، وعلمي الاجتماع والنفوس اللغوي (عبد الرحمن، 2008، ص 02) الجزائر إذن من البلاد المزدوجة اللغة بل المتعددة اللغات، وهذه اللغات كلها تستعمل على نحو من الاحتكاك الدائم.

1/2- الثنائية اللغوية "Le Diglossie": تعتبر الجزائر من الدول التي تُعرف ظواهر لسانية اجتماعية متعدّدة منها وجود ما يُعرف بالثنائية اللغوية.

تُحدّد الثنائية اللغوية في وجود مستويين للغة الواحدة: أحدهما مستوى اللغة الفصحى أو المشتركة، والذي يستخدم في المناسبات الرسمية والكتابة، الأدب، التعليم، وأماكن العبادة، والآخر، مستوى اللغة العامية أو اللهجات المحليّة الدارجة الذي يستعمل في الحياة اليومية وفي المحادثات في المنزل والشارع (القاسمي، 2008، ص 199).

ففي الجزائر، تعرف اللغة العربية مستويين الفصح والدارج يستعمل الأول في الكتابة والمواقف الرسمية ويستعمل الثاني في الحياة اليومية العادية، ويقوم على المشاهدة على وجه الخصوص بالعفوية والاختزال.

2/2-الازدواجية اللغوية "Le Bilinguisme": من الظواهر اللسانية الاجتماعية التي تميّز الواقع اللغوي كذلك نجد ما يعرف "بالازدواجية اللغوية" فالمجتمع مزدوج اللغة لأن هناك استعمالاً للغتين أساسيتين، العربية والفرنسية.

الازدواجية اللغوية تعني توازناً بين نظامين لغويين في المعرفة والقدرة والإتقان (القاسمي، 2008، ص201)، هي عبارة عن قدرة متحدث أو جماعة لغوية معينة على استعمال لغتين مختلفتين أو نظامين لغويين مختلفين.

وهناك تحديد آخر للازدواجية اللغوية يتعلق بكونها الاستعمال المتناوب للغتين من قبل الفرد والجماعة الواحدة (سيجوان؛ مكي، 1994، ص82) فمثلا الشخص المزدوج اللغة، هو الفرد الذي يتقن لغة ثانية بدرجة متكافئة مع لغته الأصلية، أي لهما نفس الدرجة من الإتقان. وبموجب ذلك يمكن القول إنه يوجد جماعة من الأشخاص منهم مزدوجو اللغة ويَنْتِج عن تجمعهم ما يعرف بالازدواجية الجماعية.

3/2-التعددية اللغوية « Le multilinguisme »: تتصل اللغات فيما بينها، وذلك نتيجة استعمال الفرد أو المجتمع لنظامين لغويين في حالة الازدواجية اللغوية أو عدة أنظمة في حالة التعددية اللغوية.

فالتعددية اللغوية تعرف على أنها: "الوضعية اللسانية التي يميل فيها الشخص إلى استعمال لغتين أو أكثر" (سيجوان؛ مكي، 1994، ص21) أي وجود عدد من اللغات في المجتمع أو لدى الفرد واعتمادها في مواقف تواصلية مختلفة.

يُسمّ الواقع اللغوي الجزائري بهذه الظاهرة، إذ نجد استعمال عدّة لغات في الحياة اليومية أو العلمية، ولا تقف التعددية اللغوية في الجزائر عند اللغة العربية وعامياتها، الأمازيغية ولهجاتها، بل هناك لغة ثالثة تحتلّ مكانة مرموقة في الوسط الاجتماعي وهي اللغة الفرنسية ولها التأثير الكبير على فئة هامة من الجزائريين. ومن بين أهم مظاهر التعددية اللغوية في الجزائر نجد التداخلات اللغوية والتي أصبح لها التّجلي الواضح في مختلف الاستعمالات. ويمكن أن نقف على بعض الأنماط السائدة في المجتمع الجزائري كما يأتي:

العربية الفصحى (المستوى الرفيع): وهي ما يسميه الغربيون بالعربية الكلاسيكية، أو العربية الفصحى وأحيانا العربية الأدبية، وهو ما سمّاه فرغوسون بالتمط العالي أو التّسط الرفيع (بوترعة، 2014، ص203)، واللغة الفصحى هي لغة الإسلام بالدّرجة الأولى، وهي اللغة

الرسمية بالجزائر بالإضافة الآن إلى اللغة الأمازيغية التي حصل لها بعد التحسين في الدستور سنة 2016.

العربية الدارجة (المستوى الوضع):

تعتبر الدارجة الجزائرية اللغة الأم لأغلبية الأفراد في المجتمع الجزائري، وهذا بالنسبة للناطقين بالعربية. ولقد عرّفت الدكتوراة خولة طالب الإبراهيمي اللهجات العربية بوصفها لغة أول اندماج اجتماعي ولغة المجموعة الأساسية فعن طريقها ينبنى مخيل الفرد وعالمه العاطفي (طالب الإبراهيمي، 2007، 27)، والعربية الدارجة بهذا هي لغة التعامل اليومي واللهجات العربية بشكل عام هي لغة العامة تستخدم أساسا في المشافهة.

اللغة الأمازيغية: اللغة الأمازيغية هي تلك اللغات الجامعة للغات البربر، يتحدث بها الأمازيغ، ولقد انتشرت اللهجات الأمازيغية في المغرب العربي قبل الفتح الإسلامي. ولقد بقيت هذه اللهجات الأمازيغية في الاستعمال إلى يومنا هذا يتخاطب بها عدد كبير من السكان. **اللهجة القبائلية:** هي لهجة من لهجات الأمازيغية يتحدث بها سكان منطقة القبائل وتعتبر أكثر المناطق الناطقة بها والممثلة للأمازيغية وتعتبر اللهجة الأمازيغية الأولى من حيث المتحدثون بها في الجزائر.

اللغة الفرنسية: تعتبر اللغة الفرنسية اللغة المهيمنة في مختلف مجالات الحياة في المجتمع الجزائري، بالتالي لغة العديد من الفروع العلمية الجامعية، وفي هذا الصدد تقول خولة طالب الإبراهيمي: "أما الفرنسية فهي أكثر اللغات الأجنبية بقاء وتأثيرا في الاستعمالات، الأمر الذي جعلها تظفر بمنزلة متميزة في المجتمع المغربي" (طالب الإبراهيمي، 2007، ص 27)، فاللغة الفرنسية تبقى لغة ذات استعمال ووجود قوي في المجتمع الجزائري.

3/- **التعدّد اللغوي ضرورة اجتماعية:** الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، هكذا ذهب إليه أغلب الدارسين وعلماء الاجتماع وعلى مقدّمهم "ابن خلدون"، فلا يمكن للفرد العيش بمعزل عن الآخر، لا يمكن أن يعيش دون الآخر، لأنّه في تبادل مستمر معه، تبادل مستمر في الاحتياجات، احتياجات الحياة...الاقتصادية، والاجتماعية، الثقافية...والفكرية والمعلوماتية ف "إنّ اللغة استجابة ضرورية لحاجة الاتصال بين الناس جميعا" (حساين، 2014، ص430)، وكلّ هذا يتحقق بالتواصل مع الآخر يتحقق بالتعبير، يتحقق باللغة التي تختلف بين الأفراد والجماعات. فاللغة نشاط اجتماعي، فهي تعدّ من أهم الروابط التي تربط أفراد الجماعة اللغوية، فوجود اللغة يشترط وجود مجتمع، وهنا يتّضح الطابع الاجتماعي للغة، "العلاقة بين اللغة والمجتمع علاقة عضوية متينة، لا يقوم أحدهما دون الآخر" (بن سالم

المعشني، 2013، ص 99)، ومن هذا المنطلق يمكن القول كذلك أن المجتمع لا يمكن أن يستقر بذاته دون اتصاله مع التجمعات الأخرى، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الروم، 22]، فالتنوع في التعبير يعني تنوع في الفكر، فالتعدد اللساني ضرورة اجتماعية، فنحن نتعامل وننصّل بلغات كلّها دعت الحاجة إلى ذلك، فالتعددية اللغوية ثروة اجتماعية هامة، باعتبارها ظاهرة اجتماعية قبل أن تكون لغوية، وينبغي استثمارها من أجل ترقية وتطوير الحياة الاجتماعية، والفكرية، والاقتصادية والثقافية للبلاد.

1/3-التعدد اللغوي نتاج احتكاك تجمعي: يعتبر التعدد اللغوي واقع جميع دول العالم، فلا يمكن القول بأنّ التعدد اللغوي وضع خاص كما يتصوره البعض ببلاد دون أخرى، فالتعدد اللغوي ظاهرة تمس كلّ بلدان العالم، وإن كانت تتجسد بأشكال مختلفة، للأفراد والمجتمعات في مواجهة مستمرة للغات متعدّدة "فعلى سطح معمرتنا يوجد ما يربو على خمسة آلاف لغة متباينة في نحو مائة وخمسين بلدا مختلفة هوياته وجنسياته وسياساته اللغوية، غير أنّ حسابا بسيطا يبيّن لنا من الوجهة النظرية هناك ثلاثون لغة تقريبا لكلّ بلد...." (مرتاض، 2014، ص 403).

فالتعددية اللغوية ظاهرة تتواجد في كلّ المجتمعات، وإنّ الجماعات اللغوية تتعايش باستمرار مع بعضها البعض فهي في احتكاك دائم ومستمر، فطبيعي يلد مع هذا التعايش والاحتكاك التجمعي، احتكاك وتداخل لغوي، بالتالي تعدد لغوي وقد يكون هذا التعدد على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة.

فالواقع يبيّن لنا أنّ التعدد اللغوي هو نتيجة اختلاط واحتكاك التجمعات نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلد.

" فالواقع أننا نفضل مصطلح " الاحتكاك التجمعي " على مصطلح " الاحتكاك اللغوي "، لأنّ تخالط التجمعات نتيجة لملاسات إرادية وقسرية هو الذي يقود حتما إلى تعدد لساني ينتج عن تهجين ينم عن الافتقار بمعرفة لغة التجمّع الآخر " (مرتاض، 2014، ص 403). فالواقع يبيّن لنا أننا نعيش عصر تداخل الثقافات وارتباطها وهذا بفضل التقدّم الهائل للمعرفة الإنسانية وحاجة الاتصال بين الأفراد والشعوب جميعا، وذلك في كلّ مجالات حياة الإنسان، وبالتالي تداخل اللغات بعضها ببعض.

2/3-التعدد اللغوي والانفتاح المتبصر في ظل العولمة الراهنة: لقد أدى النظام العالمي الجديد في وقتنا الراهن والمعاصر، وهو ما يسمى بالعولمة إلى صدام الحضارات وتداخلها، وتحقيق مزيد من التفتّح على الآخر، ومزيد من التداخل والتعاون بين جميع بلدان العالم، وفي جميع المجالات الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية وخاصة التكنولوجية... وغيرها....

"فمعطيات العولمة تحتمّ تعددية لغوية، وهي في الحقيقة موجودة، قبل العولمة، باعتبارنا مجتمعاً متعدد اللغات الوطنية" (بلعيد، 2015، ص 316) ولعلّ هذا التعاون وهذا التعايش والتداخل بين الدول لا يتأتى إلا من خلال التفتح المتبصر على لغة الآخر وعلى السنة الغير. ونعني هنا بالفتح المتبصر، استغلال التعدد اللغوي استغلالاً ناجحاً، يساهم في تنمية المجتمع.

وتعني العولمة ترابط المجتمعات والشعوب وتعاونها في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وغيرها.... خاصة مع التطورات الراهنة في المجال العلمي والتكنولوجي

ولعل العولمة بهذا المفهوم؛ أي بمفهومها الشامل والواسع هي سبب من أسباب ظهور وخلق التعدد اللغوي في الدول، بالإضافة إلى ظهور العولمة اللغوية، وعلى رأسها اللغة الإنجليزية، الفرنسية... فالعولمة ساهمت كثيراً في خلق ما يعرف بالتعدد اللغوي والانفتاح على لغة الغير أو لغة الاقتصاد، ولغة التكنولوجيا إن صح التعبير، خاصة مع الوسائل الإعلامية والاتصالية والمعرفية... والتي تربطها ارتباطاً وثيقاً بالتنمية البشرية والتي تركز على المجال المعرفي والفكري والاقتصادي... والثقافي؛ فالعالم اليوم يعيش مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي وخاصة التكنولوجي وهذا بفعل ثورة المعلومات والانفجار المعرفي الضخم، وعلى هذا الأساس فإن التنمية البشرية في المجتمع لا تتأتى إلا من خلال التعدد والتنوع اللغوي الناجح والذي يساهم في التبادل المعرفي والاقتصادي والفكري والحضاري والثقافي بين الأفراد والمجتمعات.

عموماً يمكن القول بأنّ التعدد اللساني ضرورة اجتماعية خاصة في وقتنا الراهن، وهو استجابة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والذي أدى إلى التقارب بين الأمم والشعوب في ظل ما يسمى بالعولمة.

وبالعودة إلى التعدد اللغوي في ظل ما يعرف بالعولمة، ينبغي على المجتمعات، خاصة الدول العربية اتخاذ تدابير وسياسات لغوية ناجحة من أجل تحقيق تعدد لغوي ناجح، يخدم ثقافة أمتنا ووطننا، وفي نفس الوقت يحفظ تماسكنا الاجتماعي والثقافي.

4 / التعدد اللغوي وبناء الحضارة: لقد سجّلت الدراسات والبحوث العلمية خاصة تلك المتعلقة بعلم الاجتماع، وعلم الاجتماع اللغوي، العديد من الجوانب والأبحاث المهمة للظواهر اللغوية كظاهرة التعدد اللغوي، خاصة ما يتعلق ربّما بالجوانب السلبية لهذه الظاهرة، كقضايا التّعقد اللغوي في المجتمعات المتعددة اللغات، خاصة الدول العربية، وعلى رأسها دول المغرب العربي- وإن كانت هذه لظاهرة تمس وتميّز جميع دول العالم- لكن هذه القضايا سجّلت في العالم العربي أكثر. ومن أهم الدراسات كذلك قضية اللّامن

واللاإستقرار اللغوي، والذي أثار قضايا عديدة، بالإضافة إلى قضايا الصراع اللغوي، والصراع الأيديولوجي، وحتيمة التعايش....وكذا مسائل التخطيط اللغوي، وتأثير هذه الظاهرة على الهوية الثقافية في المجتمعات....ولكن مع ذلك يمكن أن نسجل نقاط عديدة مهمة وإيجابية لظاهرة التعدد اللغوي، والمرتبطة في مجملها بالتنمية البشرية والحضارية، والانفتاح على الحضارات الأخرى بما تحمله هذه الحضارات من روافد لسانية، ومعرفية، وأدبية، وثقافية، واجتماعية، وفنية، واقتصادية... (لعبيدي، 2014، ص 387) ولا يمكن أن ننكر الدور الذي يلعبه التعدد اللغوي في التبادلات الفكرية والمعرفية والاقتصادية بين الأفراد والمجتمعات، فلا يمكن للمعرفة أن تزدهر دون التطوع والانفتاح على لغة الآخر، ولا يمكن للاقتصاد أن يتطور دون معرفة لغة التجمع الآخر. فعموما لا يمكن أن ننكر الدور الذي تؤديه التعددية اللغوية في التنمية البشرية، لكن بذكرنا للدور الذي تلعبه التعددية اللغوية في البلد، لا يمكن نسيان التدابير المناسبة التي من شأنها أن تقي وتحمي هوية وثقافة المجتمعات، وفي نفس الوقت تسمح للتعددية اللسانية في هذه المجتمعات، بالتطور والتنمية، فيمكن استغلال التعدد اللغوي واستثماره في ترقية الجوانب المعرفية والاقتصادية، فلا بد من إقامة مجتمع متوازن لا يكون فيه الفرد و المجتمع معدوم الهوية، ومبتعدا ومنعزلا عن ثقافته وأصوله، ولا بعيدا عن التقدّم والحضارة، وفي هذا الصدد يقول الدكتور صالح بلعيد "...فلا يجب أن نسجن أنفسنا داخل لغتنا؛ علينا أن نفتح على الخارج وفق شروطنا وثوابتنا وخصائصنا، ونضع في الاعتبار المحافظة على اللغة الجامعة خطأ أحمر لا يجب تجاوزه" (بلعيد، 2016، ص 316)، فالتفتح على لغات العالم أمر لا بد منه خاصة في ضوء العصر وتطوراتها، فعلى اللغة استثمار واكتساب تطورها وتجديدها في ظل هذا العصر وتطوراتها بالانفتاح على ثقافات ولغات العالم، ولكن الأکید أن هذا الانفتاح ذو بصيرة؛ أي بالحفاظ على الانتماء الثقافي والعربي والإسلامي، لكن مع هذا "فالانتماء العربي والإسلامي والمحلي (الأمازيغي) لا يلغي الانفتاح المتبصر على حضارات العصر، كما لا يمنع من تعلم اللغة الأجنبية، التي تحقق هذا الانفتاح، ما دام لهذه اللغات وظائف معرفية محددة وواضحة، بحيث لا تطغى على اللغات الوطنية ولا تنافسها على موقعها" (بلكا، حزار، 2014، ص 159) "وهذا يمكن أن يكون من خلال:

1/4-التسامح اللساني والثقافي: يمثل التسامح الثقافي عموما ركنا من أركان الثقافة الديمقراطية التي تطوع إلى تحقيق السلام وبناء عالم تنتشر فيه الديمقراطية، ويكون التسامح بهذا المفهوم يتباين مع مفهوم العنصرية وكرهية الأجانب والقوميات المتشددة وحالات الاستبعاد الاجتماعي (بول، 1998، ص 07) فالتسامح الثقافي إذن انطلاقا من هذا المفهوم

وهذه الأفكار يختلف تماما عن كل أشكال التعصّب والتعسف وشتى ضروب التمييز، فمفهوم التسامح الثقافي عموما مرتبط بالتعددية وقبول الاختلاف.

أما عن التسامح اللساني الثقافي، فهو ليس بعيدا عن هذا المعنى؛ أي قبول الاختلاف والتعدد، فالتسامح اللساني والثقافي فهو معناه قبول التنوع اللساني والثقافي قصد تدعيم بناء الصرح الحضاري والإنساني؛ فهو بذلك دعامة من دعائم نسج العلاقات الإنسانية، وهذا في الواقع مسلك لفهم صحيح لثقافة الآخر، فهم يجب التركيز فيه على العناصر الكلية للأفكار (لعبيدي، 2014، ص 384)، فالتسامح الثقافي واللساني قيمة إنسانية ضرورية للتعاش مع الآخر، فبناء تسامح ثقافي اتجاه التصورات الأخرى كذلك يساهم في فهم أصح لمختلف الأفكار والتصورات، فنحن لانملك كل الأفكار... وليتحقق هذا كله لابد من إمكانية العيش المشترك في ظل الاختلافات والتنوعات الثقافية والأيدولوجية، وتحديدًا في ظل تنوع أشكال التعبير، والعيش على ثقافة التسامح.

ومعلوم أن التسامح اللساني من شأنه أن يجسّد التعاون الثقافي الفاعل بين أطراف متعددة ومتنوعة، بحيث يبقى التواصل الثقافي والفكري هدفًا نبيلًا بين أفراد الأسرة الإنسانية، كأنه مسار الحركة الثقافية للبشر (لعبيدي، 2014، ص 384). ومعنى هذا أن التسامح اللساني هو تواصل وتفاعل ثقافي يساهم في التبادلات الفكرية والثقافية بين البشر.

وكما يمكن أن نذكر كذلك من بين أهم الإجراءات الواجب اتخاذها في المجتمعات المتعددة اللغات، إضافة إلى ما يعرف بالتسامح اللغوي الذي يعمل على تعزيز التنوع اللساني والثقافي واستثمار هذا التنوع في ترقية الجوانب المعرفية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات والدول، فبالإضافة إلى التسامح اللغوي ربّما سنقف عند أهم إجراء وربّما إجراء موازي للإجراء الأول، وهو ضرورة الحفاظ على اللغة الوطنية للدولة.

2/4- ضرورة الحفاظ على لغة الهوية والبناء على لغة جامعة: ونعني هنا بالحفاظ على لغة الهوية، الحفاظ على اللغة الوطنية الرسمية للدولة في ظل التعددية اللغوية، وفي ظلّ التزاخم اللغوي، ويتجسّد هذا في سيادة لغة واحدة تجمع أفراد التجمع اللغوي في بلد معين "فوحدة الأمة هي من وحدة اللغة" (بلعيد، 2014، ص 198)؛ أي بالرغم من الاستعمالات العديدة التي تمارس في البلد، إلا أنه يجب أن تسود هذه اللغات مجتمعة لغة رسمية واحدة للدولة، رغم التعددية اللغوية؛ أي تعدد اللغات وتعدد اللهجات، لكن يجب أن نلاحظ تدخلاً واضحاً وسيادة ساحقة للغة الوطنية للدولة وتحقيق لغة جامعة، فاللغة الجامعة تمثّل المشترك المجتمعي بناءً على تراكمات حضارية وتاريخية (بلعيد، 2015، ص 234)، ولعلّ من بين أهم الحقوق التي يجب أن تتمتع بها اللغة الوطنية والرسمية، والتي ذكرها الدكتور "صالح بلعيد" في مقاله "حقوق اللغة الرسمية" في قوله: "إنّ للغة الرسمية حقوقاً، وقد أقرّ بها المختصون،

ولها مقامات تختصّ بها، ولها تميّز تعتمده الدول المتحضرة، باعتماد عوامل الهوية والمساواة والتاريخ والمسار المشترك وعوامل البيئة، ولعلّ أهم هذه الحقوق التي لا بدّ أن تتمتع بها، حقّان أساسيان هما (بلعيد، 2014، ص 203):

حق اللغة الرسمية في التعميم؛

حقّ اللغة الرسمية في الحماية.

فمن أهمّ حقوق اللغة الرسمية، أن تكون عامة بين أفراد البلد الواحد لأنها لغة التوافق الاجتماعي، فهي لغة الهوية، ومن حقوقها كذلك في الحماية، حمايتها من تدخّل وهيمنة اللغات الأجنبية، وكذا تأثير اللهجات العامية عليها.

فمن أجل بناء الحضارة والهوية الوطنية لا بدّ من التماسك الاجتماعي "فالتّماسك الاجتماعي أحد الأسس الصّورية لنجاح التنمية الشاملة والمتوازنة في أيّ بلد من العالم، إنّما يشدّ حبله ويتقوى منته مع وحدة اللّغة" (بلعيد، 2015، ص 214) فمن أجل هذا لا بدّ من إعطاء اللغة الوطنية أهميّة قصوى في الترقية الداخلية والخارجية للبلاد، وفي هذا الصدد يقول الدكتور "صالح بلعيد": "ولا ننكر بعض المحاسن للتعددية/الازدواجية اللغوية، وإنّها تجسّدت عند بعض الشعوب، ولكنهم كانوا يحرصون على اللغة الرسمية (اللغة الجامعة) فهي من المقدّسات ولا تحتاج إلى نقاش" (بلعيد، 2014، ص 201). فرغم انفتاح بعض الشعوب على لغات أخرى، لكنّها تبنت سياسة لغوية ناجحة من خلال حفاظها على لغتها الرسمية والتي اعتبرتّها من مقدّساتها.

3/4- تدبير الشأن اللغوي والابتعاد عن التعدد اللساني المنبوذ: هناك مجموعة من روافد وأطر يمكن أن تدخل ضمن محاسن التعدد اللغوي، من حيث إنّ سبب من أسباب تطوّر اللغات الوطنية بالاستفادة من تجارب ولغات الشعوب، فالتعدد اللساني من حيث هو المبدأ جيّد، إلّا أنّه يحتاج إلى تدبير، ويكون منبوزا في حالة ما لم يجر على تدبير الشأن اللغوي (بلعيد، 2014، ص 319)؛ ويكون منبوزا في حالة ما:

لم ينزل اللغات الوطنية إنزالا تراتبيا؛

لم يضع حدا لهيمنة اللغات الأجنبية؛

لم يضع الترتاب بين اللغات الأجنبية؛

لم يقع الاهتمام بالترجمة؛

لم يستنبت العلم في اللغة الجامعة؛

لم يهتم بالتنمية البشرية.

فمن أجل هذا لابدّ من تدابير واعية من أجل استغلال ظاهرة التعدد اللغوي استغلالاً إيجابياً يحقق التنمية ولا يعرقلها ويكون سبباً للاستقرار السياسي والثقافي للبلاد، وهذا يكون من خلال:

4/4- التخطيط اللغوي والتعدد اللساني التاجح: إنّ تحقيق استقرار لغوي وتحقيق مجتمع متوازن، وتحقيق لغة جامعة تحفظ الهوية الوطنية في ظلّ التعددية اللغوية والتّزاحم اللغوي لن يكون إلاّ بتخطيط لغوي" فتحقيق لغة جامعة في مختلف المجالات في ضوء تعدد لساني، لن يكون إلاّ بتخطيط علمي واع وتفكير عقلائي وجهود متواصلة ومتكاتفه". (بسناسي، 2014، ص 80)، فتحقيق لغة جامعة، ليس من السهولة تحقيقها في جميع المجالات وبخاصة في الدول النامية والمستعمرة، ولهذا لابدّ من تخطيط لغوي فعلي وجاد، "فالتخطيط اللغوي يركز على العمل الجاد والمنظّم نحو إيجاد حلول مدروسة لتلك المشكلات اللغوية الواقعية حسب حجمها ونوعيتها" (تحريشي، 2014، ص 283). ويكون التخطيط هنا بالالتزام بسياسة لغوية ناجحة. "وبناء تخطيط واستراتيجيات ومشاريع يكون بالبرمجة المسبقة، والمشاريع ينبغي أن تحدد بتفصيل مقدم، ويكون ذلك بإمكان إعادة صياغة الأوضاع الجديدة بحسب ما تكشف عنه الاحتياجات، ومراقبة ما تمّ إنجازه، ومحاولة تقييم فعاليته وتأثيره". (تحريشي، 2014، ص 283)؛ فانطلاقاً من هذا المفهوم يمكننا القول بأنّ اتباع سياسة لغوية ناجحة تستوجب اتباع تخطيط ناجح وفعلي يقوم على خطوات مناسبة ومجسّدة على أرض الواقع.

يعدّ التخطيط اللغوي فرعاً من العلوم اللغوية الاجتماعية والتي تُعنى بدراسة علاقة اللغة بالمجتمع، ومدى تأثر كلّ منهما بالآخر، ويعني التخطيط اللغوي دراسة المشكلات التي تواجه اللغة، سواء أكانت مشكلات لغوية بحتة، كتوليد المفردات وتحديثها، وبناء المصطلحات وتوحيدها، أم مشكلات غير لغوية ذات مساس باللغة واستعمالها (تحريشي، 2014، ص 283)؛ أي الممارسات اللغوية الفعلية والتأثيرات التي تشهدها، فمن أجل الحفاظ على اللغة الوطنية وهوية الوطن لابدّ من تخطيط لغوي ينصّ على معالجة المشكلات اللغوية التي تنجم عن طمس الهوية اللغوية والقومية لبعض الدول، خاصة الدول المستعمرة. (تحريشي، 2014، ص 283)؛ بمعنى بعض الدول التي لم تستطع أن تضع حدّاً لسيطرة اللغات الأجنبية.

عموماً يتطلّب التعدد اللغوي مراعاة المؤثرات الداخلية والاجتماعية للمجتمع، فهنا لابدّ من تخطيط لغوي واع ومحكم، مع وضع ضوابط عقلية وموضوعية لفهمه، بمراعاة الأبعاد المنطقية والعلمية، واعتباره عاملاً إيجابياً لإثراء الرّصيد الثقافي، والحضاري للمجتمعات الإنسانية، لكن مع ضرورة الحفاظ على اللغة الرسمية في المجتمعات، بوصفها اللغة الواحدة

الموحدة. (بسناسي، 2014، ص 80). فمن أجل تعدد لساني ناجح لا بد أن يبنى على سياسة لغوية وتخطيط علمي واع ويمكن ذكر بعض الضوابط كالاتي:

تخطيط سياسة لغوية: تجنيد كل الأجهزة؛

بناء لغة واحدة جامعة؛

الأولوية للغة الرسمية: لغة الأمة / لغة الأم؛

لا يؤدي ذلك إلى تبعية؛

لا إفراط في المرجعيات الوطنية، ولا في الهوية الوطنية؛

اعتماد الترجمة في حدود المعقول، ولا يكون على حساب اللغات الوطنية؛

اختيار اللغة العلمية العالية فقط، ذات الآفاق العلمية الدقيقة، كلغة أجنبية دون غيرها من اللغات الأجنبية؛

أن يكون التعدد سببا للاستقرار السياسي أو الثقافي. (بلعيد، 2016، ص 314)؛ وهذه الضوابط هي ضوابط أساسية، فهي فعالة وناجحة في تحقيق التنمية البشرية للشعوب في ضل ما يعرف بالتعددية اللغوية.

5- جوانب إيجابية للتعدد اللساني: يمكن أن نسجل مجموعة من النقاط هي جوانب إيجابية لظاهرة التعدد والتنوع اللغوي لا يمكن إنكارها سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المجتمعات من مثل:

نسج العلاقات الانسانية؛

فهم صحيح لثقافة الآخر (لعبيدي، 2014، ص 384)؛ ومن النقاط الإيجابية للتعددية اللغوية يمكن أن نسجل:

تحقيق التبادلات المعرفية والاقتصادية؛

غنى الأفكار، والاطلاع على آخر الابتكارات والمزيد من التعمق والتفتح على الغير؛

تطور اللغات الوطنية، والاستفادة من تجارب ولغات الشعوب، وإحداث التوازن والتعايش السلمي؛

كلما زاد عدد الألسنة التي يتقنها الفرد زاد جدواه، وقلّ ضرره، واتسعت آفاقه، وكلّ لسان يانسان؛

التنوع داخل الوحدة فضيلة؛ (بلعيد، 2016، ص 309)

يسهم التعدد اللغوي الناجح في تنمية الرصيد العلمي والمعرفي للأفراد والمجتمعات، وذلك من خلال اطلاعهم على ثقافة الآخر وتجاربه، ومنجزاته العلمية والحضارية؛

تساعد في نقل العلوم والفنون والمعارف من اللغة الأجنبية إلى اللغة الوطنية، وذلك عن طريق الترجمة مما يؤدي إلى إثراء اللغة الوطنية،

تخدم المصالح السياسية والاقتصادية والتعليمية المشتركة بين المجتمعات، وتؤدي إلى تبادل التجارب في شتى المجالات، وذلك من خلال التواصل اللغوي والعلمي. (بن زروق، 2014، ص 394). فمن أجل هذا يمكن أن تكون هذه النقاط هي من أسباب تنمية الشعوب والمجتمعات، وبخاصة الجانب الاقتصادي والجانب التكنولوجي.

6- تجارب ناجحة لدول ذات تعدد لغوي: وهي دول بنت التعدد اللساني الناجح القائم على سياسة لغوية ناجحة؛ أي رغم تعايشها مع لغات عدّة إلا أنّها حافظت على هويتها، وتماسكها الاجتماعي القائم على بناء لغة جامعة وتعزيزها لها، ويمكن ذكر أهمّها كالآتي:

النمسا: النمسا هي دولة صغيرة، رغم أنّ فيها أكثر من ستّ لغات وكلّها من اللغات التي تهتمّ بها، إلا أنّ اللغة المشتركة لها الرتبة التي لا تدانيها تلك اللغات المحليّة، وقد وضعت سلسلة من القوانين لحماية لغتها (بلعيد، 2016، ص 336)؛ فدولة النمسا إذن رغم التعدّد اللغوي الذي تشهده إلا أنّها عرفت كيف تحقق لغة رسمية جامعة بسياسة لغوية ناجحة تجسّدت في قوانينها الصارمة.

إسبانيا: إسبانيا بلد متعدد اللغات، فهو يتعايش مع لغات عدّة، ومع ما تعرفه من لغات le basque / le catalan / le gallican : وهو انفتاح على اللغات المحليّة، ولكن هناك لغة جامعة (الإسبانية). (بلعيد، 2016، ص 336)؛ فإسبانيا كذلك من البلدان التي تبنت التعدد اللغوي الناجح، بانفتاحها على لغات عدّة وفي الوقت ذاته بحفاظها على لغتها الإسبانية الجامعة.

ماليزيا: ماليزيا بتخطيطاتها وبرامجها التّنموية الشاملة وعمادها تعميم المعرفة حصلت فيها نقلات نوعية، فأصبحت من الدّول المتقدّمة، اعتمدت لغة هجين من مجموعة من اللغات الوطنيّة، وأصبحت لغة الجميع، واستثمرت كذلك التّفتح على اللغة الإنجليزيّة كلغة أجنبيّة واحدة وهي لغة العلم، تعتمد في مراكز البحوث المتقدّمة. (بلعيد، 2016، ص 336)؛ ماليزيا عرفت كيف تحقق التنمية بتخطيطات ناجحة، وفعلاً أصبحت دولة متقدّمة، حافظت على لغاتها الوطنيّة، وتبنت الانفتاح باستثمارها للغة الإنجليزيّة كلغة علم.

ألمانيا: الألمانية الاتحادية وضعت قوانين ضابطة أهمّها:

اللغة الرّسمية للإجراءات هي الألمانية (هذا مع الإشارة على أنّ الدستور الألماني لا ينصّ على لغة رسمية للبلاد)؛
اعتماد التّرجمة؛

تشجيع دمج الأجنبي ذوي الإقامة الشّرعية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجمهورية الفيدرالية الألمانية، وجعلهم يتابعون دروس توجيهيّة تمكّنهم من التآلف مع اللغة الألمانية ونظامها القانوني. (بلعيد، 2016، ص 336)؛ فانطلاقاً من هذه الضوابط يمكننا القول

إنّ ألمانيا لم تسعى فقط للحفاظ على لغتها، وتحقيق لغة جامعة، بل أكثر من ذلك سعت إلى تنمية لغتها الألمانية ونشرها، وتعزيزها وذلك لاعتمادها الترجمة.

النتائج: توصلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

التعدد اللساني الإيجابي رافد أساس للتنمية، فهو يساهم في الاطلاع على ثقافة الآخر وتجاربه ومنجزاته العلميّة والحضارية، كما يؤدي إلى تبادل المصالح والتجارب المشتركة بين الشعوب في شتى المجالات، وبناء الصّرح الإنساني ونسج العلاقات الإنسانية.

ضرورة بناء لغة جامعة في ظلّ التعدد اللساني، تحفظ للأمة هويتها، وثقافتها، وأصولها.

الاستعانة بالترجمة في نقل العلوم والمعارف والفنون من اللغة الأجنبية، من أجل تنمية اللغة الوطنيّة لترتقي إلى مصاف لغات العلوم والتكنولوجيا؛

التنمية البشرية تبنى من خلال استثمار التعدد اللغوي في تعدد لغوي ناجح يساهم ترقية جوانب معرفية وتكنولوجية واقتصادية للوطن، ويحفظ للأمة لغتها وهويتها.

المراجع:

القرآن الكريم، ورش؛

بلعيد، صالح(2014). حقوق اللّغة الرّسمية، التعدد اللساني واللغة الجامعة، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية؛

بلعيد، صالح(2015). اللّغة الجامعة، تيزي وزو: دار الأمل؛

بلعيد، صالح(2016). الاهتمام بلغة الأمة، تيزي وزو: دار الأمل،

بول، سيبلو(1997). التسامح في كلمات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: اليونسكو، براكسيلنغ.

بوترعة، عبد الحميد(2014). واقع الصحافة الجزائرية المكتوبة في ظلّ التعددية اللغوية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع8، جامعة الوادي؛

تحريشي محمد(2014). التّخطيط اللغوي في الجزائر وأثره على المناهج التّعليمية الحديثة، التعدد اللساني واللغة الجامعة، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية؛

عبد الجليل مرتاض (2014). تجارب ناجحة لبلدان ذات تعدد لغوي، التعدد اللساني واللغة الجامعة، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية؛

حزار، محمد؛ بلكا، إلياس (2014). إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي، الامارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية؛

حساين سهام (2014). التعددية اللسانية وأثرها على المجتمع الجزائري، التعدد اللساني واللغة الجامعة، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية؛

- عبد الرحمان ، صالح (2008). **الفصحى وعامياتها**، في كلمة افتتاح رئيس المجلس الأعلى للغة العربية ، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية ؛
- بن زروق نصر الدين (2014). **الازدواجية اللغوية وواقع اللغة العربية الفصحى في الجزائر**، التعدد اللساني واللغة الجامعة، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية ؛
- بن سالم المعشني ، محمد (2013). **الظاهرة اللغوية في المجتمع العماني المعاصر**، إقرأ مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، عمان: جامعة السلطان قابوس.
- سناسي، سعاد (2014). **مؤثرات التعدد اللساني على وحدة التفكير الإنساني** ، التعدد اللساني واللغة الجامعة، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية ؛
- سيجوان، ميجل؛ مكي، وليم (1994). **التعليم وثنائية اللغة**، الرياض: عماد شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ص 82؛
- طالب الإبراهيمي، خولة (2007). **الجزائريون والمسألة اللغوية**، تر: محمد يحياتن، الجزائر: دار الحكمة، الجزائر؛
- الفاصي الفهري، عبد القادر (2014). **اللسان العربي الجامع: بين التماسك والتنوع والتعدد**، التعدد اللساني واللغة الجامعة، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية ؛
- القاسمي، علي (2008). **السياسة اللغوية، الفصحى وعامياتها**، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية ؛
- القاسمي، علي (2010). **التداخل اللغوي والتحول اللغوي**، مجلة الممارسات اللغوية، ع 1، جامعة مولود معمري، تيزي-وزو؛
- لعبيدي عبد الله (2014). **دور التعدد اللساني في بناء الحضارة**، التعدد اللساني واللغة الجامعة، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية.